العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

حمدوك يعمل على تغيير قواعد اللعبة مع العسكريين

تسليم المتهمين بجرائم حرب في دارفور خطوة لاحتواء غضب الأطراف

قرار تسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور يضاف إلى سلسلة قرارات تسعى من خلالها الحكومة في السودان لإظهار التزامها بأهداف ثورة ديسمبر، لاسيما في ظل غضب شعبي متزايد على أدائها وباقي مكونات السلطة.

الخرطوم - لا تخلو خطوة الحكومة السودانية، بإعلانها تسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، من خلفيات سياسية في ظل غضب شعبي متصاعد جراء تخبط سياساتها لمعالجة الأوضاع المتردية في الولايات وعدم قدرتها على إنزال بنود اتفاق السلام على الأرض بعد مرور تسعة أشهر من التوقيع عليه.

وقالت وزيرة الحكم الاتحادي بثينة آدم دينار، مساء السبت، في ختام اجتماع مغلق للحكومة استمر ثلاثة أيام متواصلة، إن "مجلس الوزراء قرر تسليم المطلوبين المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية".

وتحاول الحكومة من خلال قرارات عديدة صدرت عنها أخيراً، ومن بينها قرار تسليم المتهمين إلى المحكمة الجنائية، إظهار انحيازها للشارع غير عابئة بعلاقاتها مع المكون العسكري.

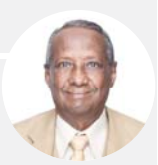

عمر محمد علي

تسليم المتهمين سيواجه العديد من الصعوبات في التنفيذ

نصرالدين يوسف

بعض القوى المشاركة في السلطة تتلكأ في تنفيذ الالتزام

لم تحدد المسؤولة السودانية موعدا لتسليم هؤلاء المتهمين فعليا إلى المحكمة ولم تتطرق صراحة إلى تسليم الرئيس السابق عمر البشير أيضا، لكن المتابعين يرون أن حديثها يشمل البشير، وربما يأتي تسليمه في مرحلة لاحقة.

وأدركت الحكومة الانتقالية أنها لا يمكن أن تتجاوز الرغبة الشعبية الجارفة في تسليم المتهمين إلى الجنائية الدولية كدليل دامغ على عدم التواطؤ مع النظام السابق.

وكانت زيارة المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية فاتو بنسودا إلى إقليم دارفور شهر مايو الماضي والتجاوب الشعبي الواسع معها مؤشراً على أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوة متقدمة لتهدئة الغضب العارم في ولايات دارفور.

وجاء قرار الحكومة ضمن أكثر من 40 بنداً حددتها للعمل عليها في محاور مختلفة تتعلق بالاقتصاد والعدالة والسلام والمحور الأمني والعسكري والعلاقات الخارجية، تماشياً مع حراك الشارع ووأد احتجاجات دعت إليها قوى سياسية الأربعاء المقبل، تزامناً مع ذكرى انقلاب البشير على السلطة المدنية في 30 يونيو 1989.

ويأتي على رأس المطلوبين للجنائية الدولية الرئيس السابق عمر البشير، وأحمد محمد هارون والي شمال كردفان السابق، وعبدالرحيم محمد حسين وزير الدفاع السابق، وعبدالله بندة أحد قادة المتمردين في دارفور.

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، عمر محمد علي، إن "تسليم المتهمين التزام قطعته الحكومة على نفسها في اتفاق السلام، بجانب تعرضها لضغوط دولية مؤخراً دفعتها إلى الإعلان عن تلك الخطوة عقب زيارة بنسودا لدارفور، وأضحى التعامل مع تلك المسألة من محددات انفتاح السودان على المجتمع الدولي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "القرار يستهدف مخاطبة المجتمع الدولي بأن هناك جدية لتسليم المتهمين، وهي رسالة للداخل تفيد بأنها ماضية في تحقيق أهداف وشعارات ثورة ديسمبر، لكن القرار سيواجه صعوبات عدة في التنفيذ نتيجة عدم التوافق عليه بين كافة المكونات المشاركة في السلطة الانتقالية".

ويرى مراقبون أن اتخاذ القرار من جانب الحكومة المدنية يبرهن على أنها تضع المكون العسكري أمام الأمر الواقع، في ظل الاتهامات المتصاعدة الموجهة إلى بعض قياداته بعرقلتهم لتلك الخطوة ومخاوفهم من أن يكون ذلك سببا في تقديم قيادات موجودة داخل المؤسسة العسكرية أو قوات الدعم السريع للمحاكمة ذاتها.

وكانت هذه النقطة دافعاً لتأكيد وزيرة الحكم الاتحادي على أن "التسليم سوف يستغرق وقتاً" لوجود إجراءات طويلة يتطلبها، جزء منها متعلق بالدولة كون المتهمين يحاكمون حاليا على ذمة قضايا أخرى لها علاقة بالفساد وانقلاب 1989.

ويرى خبراء القانون في السودان أن محاكمة المتهمين أمام محاكم مختصة في الداخل لا تمنع تسليمهم للمحكمة الجنائية، وليس هناك صعوبة قانونية، ويمكن التنسيق بين القضاء المحلي والمحكمة الجنائية لتسليمهم ثم إعادتهم مرة أخرى لاستكمال المحاكمات.

وهناك متهمون لم تبدأ عملية محاكمتهم أصلا، ومازالوا على ذمة عدد من القضايا ومن الممكن أن يُحاكموا دولياً ثم تستكمل إجراءات التقاضي الخاصة بهم في الداخل.

وأوضح عضو هيئة محامي دارفور نصرالدين يوسف لـ"العرب"، أن "تسليم المتهمين للمحكمة الجنائية كان من المفترض أن يجري منذ الإطاحة بنظام البشير، ويرجع التلكؤ إلى عدم رغبة بعض القوى المشاركة في السلطة في تنفيذ هذا الالتزام".

وأشار إلى أن القرار الحالي له خلفية اجتماعية ترتبط بالنازحين وأسر الضحايا، لأن انخراط مؤسسات الحكومة في إعادتهم إلى مناطقهم يتطلب تحقيق أبرز مطالبهم التي تتمثل في العدالة وتسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب بحقهم، وتوجه الحكومة يساعدها في الحفاظ على مكونات النسيج الاجتماعي في دارفور.

ولفت إلى أن القرار له بعد قانوني، فالانصياع للحجج الواهية التي تنادي بمحاكمتهم أمام القضاء الداخلي قد يؤدي إلى إفلاتهم من العقوبة؛ لأن القانون الجنائي في السودان، والذي جرى إدخال تعديلات عليه عام 2010 ليشمل محاكمة المتهمين في جرائم حرب، لن يسري على البشير وأعوانه، فقد ارتكبوا جرائمهم عام 2003 أي قبل إقراره، ولا توجد عقوبات بأثر رجعي في القانون السوداني.

ويقتضي التقارب الحالي بين الحكومة المدنية والجبهة الثورية، التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، ترسيخه بقرار من هذا النوع، بعد أن أدرك الطرفان أن وضع جميع الغلال في كفة المكون العسكري لن يفيدهما، في ظل ارتفاع موجات الغضب الداخلي ووجود رغبة دولية في أن تكون السلطة في السودان مدنية خالصة.

وعقد المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية وحزب الأمة القومي قبل أيام اجتماعا طارئاً، اتفقوا فيه على تشكيل مركز قيادي موحد يمثل جميع أطراف قوى الحرية والتغيير، كضامن لوحدة قوى الثورة ومحصّن للمرحلة الانتقالية. ولفت نصرالدين يوسف إلى أن قرار تسليم المطلوبين قد يكون من خلال تشكيل محكمة مشتركة داخلية أو ما يطلق عليه اسم "المحكمة الهجين" وتتشكل من القضاء المحلي والمحكمة الجنائية، كمخرج مناسب واستجابة لمطالب أطراف في السلطة.

ويرى متابعون أن خطوة تشكيل محكمة هجينة تمثل خطراً على السودان في ظل عدم القدرة على تأمين محاكمات من هذا النوع مع وجود اختراقات عدة للأجهزة الأمنية من قبل فلول نظام البشير.

رئيس الوزراء السوداني يفرض واقعا جديدا

واشنطن تدعم مبادرة عبدالله حمدوك للتحول الديمقراطي في السودان

الخرطوم - أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن دعم الولايات المتحدة لمبادرة رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك حول التحول الديمقراطي في البلاد.

وقال بلينكن في تغريدة على تويتر الأحد "أجريت مباحثات جيدة مع رئيس وزراء السودان ناقشنا خلالها مبادرته الجديدة لدعم الوحدة الوطنية في البلاد". ولفت بلينكن إلى دعم واشنطن لهذه المبادرة التي تهدف إلى دعم مسار التحول الديمقراطي في السودان.

وكان رئيس الوزراء السوداني أطلق قبل أيام مبادرة تهدف إلى حماية المسار الديمقراطي في السودان، وأعلن عن عقد لقاءات موسّعة مع قيادات السلطة الانتقالية والقوى السياسية بهدف توحيد قوى الثورة وتحقيق السلام الشامل، مشددا على أن مبادرته ستعمل على توحيد مراكز القرار السوداني عبر آليات متفق عليها، وأنه يجب التوافق على آلية لحماية المرحلة الانتقالية.

وحذر حمدوك من تحديات عديدة تعترض مسار الانتقال أهمها الوضع الاقتصادي والترتيبات الأمنية والعدالة والسيادة الوطنية والعلاقات الخارجية واستكمال السلام وتعدد مراكز القرار وتضاربها، إضافة إلى الوضع الأمني والتوترات الاجتماعية والفساد وتعثر إزالة التمكين وبناء المؤسسات.

وقوبلت المبادرة التي طرحها حمدوك بمواقف متباينة في الداخل السوداني لاسيما المكون العسكري الذي يرى بأن تحركات حمدوك في هذه الفترة تستهدف تقوية المكون المدني على حسابه.

ويرى مراقبون أن الموقف الأميركي المعلن بشأن دعم المبادرة من شأنه أن يشكل حافزا لحكومة حمدوك وللقوى المدنية للالتفاف حولها.

عملية شد حبال بين الغرب وروسيا حول المساعدات لسوريا

دمشق - تحتضن العاصمة الإيطالية روما الاثنين اجتماعا دوليا موسعا بشأن سوريا يضم وزراء خارجية مجموعة السبع الكبار إلى جانب مشاركة المجموعة المصغرة الخاصة بسوريا فضلا عن تركيا والأردن والجامعة العربية والمبعوث الأممي غير بيدرسون.

ويكتسي هذا الاجتماع الموسع والذي يجري على هامش مؤتمر للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش أهمية كبرى لطبيعة الحضور وأيضا لتوقيته الذي يأتي قبل أيام فقط من مواجهة مرتقبة بين القوى الغربية وروسيا في مجلس الأمن بشأن تجديد الآلية الأممية لمرور المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في سوريا، والتي تنتهي في العاشر من الشهر المقبل.

ويرى محللون أن الاجتماع المرتقب والذي يشارك فيه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سيكشف عن الخطوط العريضة للسياسة الأميركية بشأن سوريا، وسط توقعات ببحث المشاركين الخطط البديلة في حال أقدمت روسيا فعليا على استخدام حق النقض لمنع تجديد وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال السوري، وهو أمر حيوي بالنسبة إلى إدارة جو بايدن.

وترفض روسيا تجديد الآلية التي تسمح بوصول المساعدات عبر معبر وحيد وهو معبر باب الهوى مع تركيا، وترى أن استمرار هذه الآلية لم يعد مقبولا وأنه حان الوقت لأن تتولى الحكومة السورية عملية الإشراف والتوزيع لتلك المساعدات.

ويخشى الملايين من السوريين أن يؤدي الرفض الروسي إلى تعقيد أوضاعهم المعيشية الصعبة بطبعها، حيث أن معظمهم بات رهين ما يصل من مساعدات من الخارج، لاسيما اللاجئين الذي يقطنون على الشريط الحدودي مع تركيا.

فيصل المقداد

الرئيس الروسي أخبر نظيره الأميركي بما يجب القيام به

وتحاول روسيا توظيف هذه الورقة لإخضاع المجتمع الدولي الذي سيجد نفسه في موقف صعب، لكن مراقبين يرون أن هذا التوظيف الروسي قد يكلف موسكو والنظام السوري الكثير لجهة أن الإدارة الأميركية قادرة على زيادة ضغطها على دمشق من خلال قانون قيصر الذي تجنبت حتى الآن استغلاله.

وكان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد استبق الاجتماع الموسع في روما باتهام القوى الغربية بمحاولة تمرير المساعدات الإنسانية إلى "العناصر الإرهابية"، مشددا على ضرورة إدخال هذه المساعدات عبر دمشق فقط.

ولطالم اتهم النظام السوري الغرب باستغلال المعابر لتمرير المساعدات لدعم الفصائل المسلحة التي يصنفها جميعها على أنها تنظيمات إرهابية.

وقال المقداد في حوار تلفزيوني نشرت مقتطفات منه السبت إن "الهدف الأساسي للغرب هو تمرير المساعدات إلى العناصر الإرهابية مثل جبهة النصرة وداعش والخوذ البيضاء".

وأضاف المقداد "إذا كانت الولايات المتحدة صادقة في ما يخص المساعدات، فإن سوريا مستعدة لإدخالها عبر دمشق، وليس عبر الحدود السورية – التركية أو أي حدود أخرى".

واعتبر وزير الخارجية السوري أن الولايات المتحدة "لا تهتم بحياة الشعب السوري"، والدليل على ذلك عدم رفعها الإجراءات القسرية والعقوبات التي تريد منها واشنطن منع دخول "لقمة خبز" لو تمكنت من ذلك.

وأعرب المقداد عن "ثقة دمشق العالية بروسيا"، مضيفا أنه يعتقد أن "الرئيس فلاديمير بوتين أخبر نظيره الأميركي جو بايدن (خلال لقاء القمة بينهما) بما يجب على الولايات المتحدة القيام به لإنهاء وجودها في سوريا ووقف التدخل بشؤوننا الداخلية ووقف دعم التنظيمات الإرهابية".

ويرى مراقبون أن هناك قلقا لدى دمشق من إمكانية رضوخ موسكو لضغوط المجتمع الدولي الذي يمارس حاليا سياسة العصا والجزرة مع الأخيرة لدفعها إلى تقديم تنازلات.

وكانت الإدارة الأميركية أعلنت عقب لقاء قمة جمع بادين وبوتين في جنيف أنها على استعداد لبحث سبل تسوية النزاع السوري مع موسكو شريطة إبداء الأخيرة مرونة في التعامل مع الملف الإنساني، وفسح المجال أمام مرور المساعدات.

في المقابل ذكرت تسريبات بأن واشنطن عمدت إلى فرملة أي اندفاعة لتطبيع العلاقات بين دمشق ومحيطها العربي، قبل أن يتحقق اختراق عملي على مستوى موقف دمشق وموسكو من الحل السياسي.

ضحية حسابات الدول

استياء أوروبي من تجاوزات الأمن الفلسطيني

رام الله - أعرب الاتحاد الأوروبي، الأحد، عن استيائه حيال التجاوزات ضد المتظاهرين الفلسطينيين في رام الله بالضفة الغربية.

وتشهد الساحة الفلسطينية حالة من الغليان على خلفية وفاة الناشط المعارض للسلطة نزار بنات بعد اعتقاله من قبل عناصر الأمن في الخليل بالضفة.

وأعلن الأمين العام لحزب الشعب بسام الصالحي، مساء الأحد، عن قرار بانسحاب حزبه من الحكومة الفلسطينية، برئاسة محمد اشتية، وعزا الخطوة إلى فشل الحكومة في حماية الحريات العامة، مطاليا إياها بالاستقالة.

ويبدي المجتمع الدولي، ولاسيما الاتحاد الأوروبي، قلقه من التجاوزات المتزايدة المسجلة في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية.

وأفاد بيان صادر عن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس، سفين كوهان بورغسدورف، بـ"استياء الاتحاد الأوروبي الشديد من سلوك قوات الأمن الفلسطينية ضد المتظاهرين الفلسطينيين". وأضاف "أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بوقوع انتهاكات ضد الصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان".

وجاء البيان غداة تفريق أجهزة الأمن الفلسطينية مظاهرة نظمتها مؤسسات المجتمع المدني احتجاجا على وفاة الناشط المعارض.

وطالب الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية بـ"حماية حقوق الإنسان وضمان حرية التعبير"، معتبرا الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين "أمرا غير مقبول ويجب التحقيق فيه لمحاسبة المسؤولين".

وكشف مسؤول الإعلام في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس شادي عثمان أن "هناك تواصلا وحوارا مع السلطة الفلسطينية لإيصال وجهة النظر الأوروبية".

> حزب الشعب الفلسطيني يقرر الانسحاب من حكومة محمد اشتية، ويطالبها بالاستقالة بسبب فشلها في حماية الحريات العامة

وفرقت أجهزة الأمن الفلسطينية السبت مظاهرة نظمتها منظمات المجتمع المدني في رام الله، تنديدا بوفاة المعارض نزار بنات، ما أدى إلى إصابة واعتقال عدد من المشاركين فيها.

وفي وقت سابق الأحد قررت محكمة صلح رام الله بالضفة الغربية الإفراج عن جميع الموقوفين على خلفية المظاهرة.

والخميس توفي بنات بعد ساعات على اعتقاله من قبل قوة أمنية فلسطينية، فيما اتهمت عائلته تلك القوة "باغتياله". في المقابل قال الناطق باسم المؤسسة الأمنية الفلسطينية طلال دويكات، في تصريح متلفز السبت، إن لجنة التحقيق في ظروف وفاة بنات بدأت أعمالها، وستعلن النتائج فور الانتهاء منها.